

ثانياً: الخدمات الجمركية

تحرص مصلحة الجمارك على استمرار نهجها في تيسير الخدمات الجمركية للمتعاملين معها، وتنفذ المصلحة خطة متكاملة ومتدرجة في هذا الشأن لتطوير كافة المنافذ الجمركية المصرية وتحسين أليات تقديم الخدمة بها لترقى إلى المستويات العالمية، وذلك من خلال:

- إستكمال برامج تطوير الهيكل التنظيمي والإداري لمصلحة الجمارك للارتقاء بمستوى أداء العاملين، ولتحقيق اعتبارات الشفافية وبناء الثقة مع المتعاملين مع المصلحة، وبما يعزز في ذات الوقت من السيطرة على المنافذ الجمركية المصرية.
- تسجيل البيانات والمعلومات الهامة لكافة المتعاملين مع الجمارك سواء مسافرين أو مصدريين أو مستوردين، فضلاً عن تقديم خدمة الرد على كافة استفسارات المتعاملين مع الجمارك من خلال موقع الانترنت، وكذا توفير قاعدة بيانات التعريفية الجمركية وفقاً لآخر تعديلاتها، وإتاحة نظم الإعفاءات والاتفاقيات الدولية والثنائية المعمول بها، والقوانين والقرارات ذات الصلة بالإفراج عن البضائع والسلع، وذلك على موقع المصلحة على شبكة المعلومات الدولية (www.customs.gov.eg).
- التوسع في إنشاء المراكز الجمركية المطورة كبديل عصري للمجمعات التقليدية، لما توفره من خدمة متميزة وموحدة للمتعاملين في جميع المواقع الجمركية مثل خفض زمن الإفراج، مع تحقيق الربط الإلكتروني بين هذه المراكز وبعضها في جميع أنحاء الجمهورية وربطها بالنظام الآلي للجمارك. ومن أهم المراكز الحالية هي: الإسكندرية - بور سعيد - السويس - دمياط - الأدبية بالسويس - قرية البضائع - الدخيلة.
- التوسع في تطبيق نظام المناطق اللوجيستية بجانب المراكز الجمركية المطورة، وذلك بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات الجمركية وتطبيق مفهوم النافذة الواحدة، حيث يوجد في المركز اللوجيستي مركزاً لخدمة العملاء يتم فيه إدراج بيانات الإقرارات الجمركية وقوائم الشحن، وسداد الرسوم والضرائب بمقر البنك في الجمرک، فضلاً عن إتمام إجراءات الإفراج لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. وقد تم تخصيص بعض الأجهزة باللوجيستيات لقيام المتعاملين بإدراج بياناتهم بأنفسهم لتقليل الأخطاء بعد تدريبهم على ذلك.
- إتمام ميكنة مدفوعات مصلحة الجمارك من خلال نظام الدفع الإلكتروني بالتعاون مع البنوك الرئيسية المصرية.
- التوسع في العمل بنظام الشباك الواحد (جميع الجهات الجمركية ذات الصلة بالعمل الجمركي في مكان واحد لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين).

التقرير السنوي

وتستهدف الجمارك المصرية استكمال جهود التطوير والتحديث بها من خلال:

- سرعة الانتهاء من مشروع التحديث لنظام الجمارك الإلكتروني والذي يغطي كافة الاحتياجات الحالية والمستقبلية ويستجيب للمتطلبات الدولية لكافة المنظمات ذات الصلة مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.
- العمل من خلال مبدأ الذهاب إلى العميل من خلال التواجد بالغرف التجارية (الغرفة التجارية بالقاهرة)، وأيضاً إنشاء مركز ببرج العرب لتقديم الخدمات والرد على أية استفسارات من المستثمرين والمتعاملين مع الجمارك.
- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجمارك من خلال التفاوض البناء حول كافة الموضوعات المقرر تنفيذها مثل القانون الجديد للجمارك والإجراءات الجمركية المطورة وتقليل زمن الإفراج.
- الأخذ بمبدأ التاجر المعتمد الذي أقرته منظمة الجمارك العالمية هذا العام تمهيدا لتعميمه مستقبلا، والذي يستهدف إتاحة كافة التسهيلات لعدد من المتعاملين تتوافر لديهم اشتراطات النزاهة والسمعة الطيبة والالتزام على مدار تعاملاته السابقة.